الاستبعاد الاجتماعي

استخدم مصطلح الاستبعاد الاجتماعي، لأول مرة في عام 1974 في فرنسا، من قبل رينيه لينوار، وزيرة العمل الاجتماعي، للإشارة إلى الأفراد الذين يعانون مشكلات اجتماعية، ولا يتلقون الحماية من قبل التأمين الاجتماعي، كالأفراد المعاقين جسدياً، والمعاقين عقلياً، وغير المنسجمين اجتماعياً، وقد ترتب عليها، كما أشارت، بهذا المعنى، تقطيع العلاقات بين الفرد والمجتمع. واعترفت لينوار، بضرورة تحسين ظروفهم الاقتصادية، لأجل تعزيز التماسك الاجتماعي. وفي السنوات التالية لطروحات لينوار، تم تطوير المفهوم، وتوسيع آفاقه، ليشمل جميع الناس المحرومين جزئياً أو كلياً من المشاركة في مجتمعهم، وفي المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية.

وعند نهاية ثمانينيات القرن الماضي، اهتمت اللجنة الأوروبية ذات العلاقة، باعتبار الاستبعاد الاجتماعي نتاجاً مباشراً لمشكلات البطالة المطّردة، وافتقاد العمال للمهارات الضرورية للعمل. وفي أوائل التسعينيات، اعتمد مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي» على مستوى الاتحاد الأوروبي، وبحلول منتصف التسعينيات، كان استخدام مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي» أكثر شيوعاً وانتشاراً بين السياسيين.

وقد بدت تحولات أيديولوجية لمفهوم (الاستبعاد) واضحة في بريطانيا، بعد أن تم ربطه تقليدياً بالفقر ضمن طروحات محافظة، فالتعريف البريطاني الحديث لـ «الاستبعاد» يشير إلى أنه يعتبر الفرد مستبعداً اجتماعياً عندما يرغب في المشاركة في النشاطات المقبولة بوجه عام في المجتمع، ولكنه لا يتمكّن من المشاركة. ويتضح من خلال هذا التعريف أنه جعل «الاستبعاد» خارج الإرادة الفردية، أو بمعنى آخر، استئصال الإرادة الناتج من اصطدام المرء بواقع مغلق يقصيه عن حقه في المشاركة النسقية العادلة.

ومنذ أواخر العقد الأخير من القرن العشرين، تزايد الاهتمام بالمفهوم، وأخذ معاني متباينة، تجمع بين التباينات الاجتماعية لأعضاء مجتمع معيّن، والتي تفرز صوراً ونتائج للإضرار ببعض الأفراد والجماعات، والحرمان من مهارات وفرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وبهذا فالاستبعاد هو الحالة التي تحول دون مشاركة الفرد أو الجماعة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في مجتمع ما.

ثانياً: التأصيل النظري للمفهوم

يستخدم مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي» باعتباره محصّلة نمط اجتماعي – سياسي سائد في المجتمع، تترابط وتتنوع فيه الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فتعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع، طبقاً لاعتبارات تقرّرها وتُفعّلها المنظومة، وتعيد إنتاجها بصور مختلفة. ففي نطاق الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات، قد يُحرم كثير من الجماعات من فرص الوصول والمشاركة في كثير من المرافق الاجتماعية. فـ «الاستبعاد الاجتماعي» يقصد به حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كل المستويات: كالمشاركة في الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي، والمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي.

ويعرّف «الاستبعاد الاجتماعي» في أبسط صوره بأنه إبعاد لبعض فئات المجتمع، وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فـالاستبعاد الاجتماعي هو عدم الحصول على الموارد، وانعدام القدرة على الاستفادة منها، والحرمان من الحقوق والفرص التي تعزّز الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها.

وهنا لابد من القول بأن الاستبعاد الاجتماعي لا يعني بالضرورة نقص المال، أي الفقر، رغم أن المال والدخل هو عامل أساسي في تحديد نسبة الاستبعاد وشكله، بل هو مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تتراكم، والتي تفرز شخصاً غير مندمج في مجتمعه.

ويذهب أنتوني غدينز إلى أن هناك شكلين من أشكال «الاستبعاد الاجتماعي» في المجتمعات المعاصرة: الشكل الأول هو الاستبعاد اللاإرادي لأولئك القابعين في القاع، والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع. أما الشكل الثاني، فهو الاستبعاد الإرادي، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، وأحياناً من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية، فيما يطلق عليه «ثورة جماعات الصفوة»، وتعيش هذه الجماعات داخل مجتمعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم الصحة العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة في المجتمع الكبير.

ويرى آخرون أن «الاستبعاد الاجتماعي» هو عملية معقّدة ومتعددة الأبعاد، حيث إنه ينطوي على النقص أو الحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات، وعدم القدرة على المشاركة في العلاقات والأنشطة العادية المتاحة لغالبية الناس في المجتمع، سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو السياسية، إذ إنه يؤثر في كل من نوعية حياة الأفراد، والإنصاف والتماسك في المجتمع ككل.

بينما ينظر فيبر إلى «الاستبعاد» بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي، فمن الطبيعي أن ينشأ ذلك الانغلاق على خلفية عوامل ناتجة من استحواذ البعض على المكاسب والمغانم والمصالح التي تحتاج إلى نوع من الحماية والهيمنة، فـ «الاستبعاد» هو محاولة البعض لتأمين مركز متميّز على حساب جماعة أخرى بإخضاعها، ومن ثم إضعافها واختزال مصالحها، أو مسخ هويتها إلى حدّ التنكيل والتشويه والقمع.

أن الاستبعاد الاجتماعي هو اختصار لتسمية ما يمكن أن يحدث للأفراد أو المناطق التي تعاني مجموعة من المشكلات المرتبطة بأثر الاستبعاد، كالبطالة، وضعف المهارات، والدخل المنخفض، والسكن الرديء أو العشوائي، وسوء الحالة الصحية والبيئية، وارتفاع معدلات الجريمة، والتفكك الأسري. كما ذهب روبن إلى أنه يوجد ما لا يقل عن 15 نوعاً من الإقصاء، ومن هذه الأنواع: التهميش الاجتماعي، والحرمان المادي، وقبول الحدّ الأدنى من الحياة، والاستبعاد على أساس العرق أو الجنس، والاستبعاد من الأسرة والمجتمع، والاستبعاد من دولة الرفاهية، والفقر على المدى الطويل، والاستبعاد من تيار الحياة السياسية والاقتصادية، الاستبعاد من سوق العمل.

وللاستبعاد الاجتماعي سمات عديدة:

- تتحدّد السمة الأولى بشكل الاتصال، ويشير إلى العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، أو التباعد بينهما، وكذلك المشاركة المجتمعية غير المتكافئة.
- وتتحدّد السمة الثانية بالدينامية، والتراكمية، حيث يتسم الاستبعاد الاجتماعي بالعمليات التراكمية والتطورية التي يتم فيها تشكيل الخبرات الحالية نتيجة الخبرات الماضية، والتي تؤثر بالتالي في الخبرات والظروف الحياتية المستقبلية.
- وتتحدّد السمة الثالثة بالنسبية، حيث يقاس «الاستبعاد الاجتماعي» في ضوء المعايير المجتمعية التي تميّز مجتمعاً من الآخر، ومن ثم فعند قياسه يختلف التقييم في الزمان، وكذلك المكان، أي أن الحكم ليس مطلقاً.
- أما السمة الرابعة، فهي تعدد الأبعاد، حيث يتحدّد «الاستبعاد الاجتماعي» بأبعاد عديدة، منها: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والجغرافية، وكذلك يتحدّد بالمواطنة.
- والسمة الخامسة هي القوة، فالاستبعاد الاجتماعي يعبّر عن إرادة أصحاب القوة القادرين على السيطرة، وعلى اتخاذ القرار وتنفيذه.

وعلى الرغم من وجود علاقة ارتباط بين الترتيب الطبقي الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي، إلا أن «الاستبعاد الاجتماعي» ظاهرة تتعدّى مجرد أن يكون الفرد فقيراً في المجتمع، إذ إن يتميّز من الفقر بالمعنى الدقيق للكلمة، لأن الاستبعاد يركّز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية السكان. فهو لا يعني بالضرورة نقص المال، رغم أن المال والدخل هما عاملان أساسيان في تحديد نسبة الاستبعاد وشكله، كما يُعدّان نذيراً مبكراً أو علامة أساسية أو مكوّناً أساسياً للاستبعاد الاجتماعي.

فالاستبعاد بشكل ما هو أكثر من الفقر الذي يرتبط بالإخفاق الاقتصادي وأزمات التنمية، كذلك يتجاوز المتغيّرات الاقتصادية الأخرى، كحالة العمل أو الوضع المهني، حيث يمثل مجموعة المشكلات والمعوقات التي تتراكم، والتي تفرز شخصاً غير مندمج في مجتمعه، وتتمثل بالحرمان من الحقوق التي تدخل في صلب التعاقد الاجتماعي، وبالحرمان من حق المشاركة في اتخاذ القرار وصناعة المصير. فالاستبعاد ناتج من نواتج الحرمان المتعدد الذي يمنع الأفراد أو الجماعات من المشاركة الفعلية في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

ويتداخل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي مع الحرمان الاجتماعي، الذي يشير إلى انخفاض مستوى التفاعل الثقافي الطبيعي بين الفرد وباقي المجتمع أو توقفه تماماً. ويدخل هذا الحرمان الاجتماعي في إطار شبكة كبيرة من العوامل المترابطة التي تسهم في وقوع «الاستبعاد الاجتماعي». وتتضمن هذه العوامل المرض النفسي، والفقر، والتعليم السيئ، والوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض.

ثالثاً: أسباب انتشار الاستبعاد الاجتماعي

لقد جعل الاختلاف في تحديد مفهوم موحّد لـ «الاستبعاد الاجتماعي» رؤى العلماء والباحثين تتسع في تحديد الأسباب الرئيسية المتصلة به والمؤدية إلى حدوثه، فبرز، في هذا المجال، ثلاث مدارس فكرية، وهذه المدارس الثلاث في اهتمامها بالأسباب الرئيسية لـ «الاستبعاد الاجتماعي»، باعتباره ملمحاً أساسياً في الجدل الدائر حول «الاستبعاد الاجتماعي»، تبحث عن إجابة عن السؤال القائل: من الذي يقوم بالاستبعاد؟ فكانت إجابات المدارس الثلاث، بحسب منطلقاتها الفكرية المختلفة، كما يلي:

1- تضع **المدرسة الأولى** سلوك الأفراد وقيمهم الأخلاقية في المقام الأول، حيث شدّدت هذه المدرسة على أهمية القيم الأخلاقية، وعلى التفسيرات السلوكية، وركّزت تحليلها على الأفراد المستبعدين اجتماعياً، وألقت عليهم اللوم لأنها تعتبرهم المسؤولين عن وضعهم هذا، بل هي تؤكد أنهم هم الذين وضعوا أنفسهم في هذا الموضع.
2- تشدّد **المدرسة الثانية** على أهمية دور المؤسسات والنظم، ابتداءً من دولة الرعاية أو الاشتراكية إلى الرأسمالية والعولمة. وهي ترى أن المؤسسة المدنية والاقتصادية تجعل من الفرص المتاحة أمام بعض الأفراد والجماعات دون غيرهم، فيه نوع من تقييد الفرص أمام الآخرين، الأمر الذي يعطي الانطباع بانتفاء وجود فعل الاستبعاد على جانبين: الجانب الأول هو حصيلة هذا النظام أو المؤسسة، فهي في العادة غير مقصودة، أو على الأقل خارج نطاق سيطرة أي فرد أو منظمة؛ والجانب الثاني هو أنه لا يملك الأفراد المستبعدون اجتماعياً فرصة معالجة وضعهم.
3- تشدّد **المدرسة الثالثة** على أهمية التميّز ونقص الحقوق المنفّذة فعلاً، كسبب رئيسي في عملية الاستبعاد، وبتحليلها يكون المستبعدون اجتماعياً واقعين تحت رحمة الأقوياء، وبالتالي فهم يلقون بالمسؤولية على الصفوة بصورة كاملة.

وبعيداً عن المدارس الفكرية وتحليلاتها للأسباب التي ينجم عنها ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي، يمكن أن نذكر الأسباب التي يمكن أن تنتج منها هذه الظاهرة، وذلك كما يلي:

أ – الأسباب السياسية :يؤدي انفراد بعض الأفراد بسلطة القرار، وغياب التنظيم الذي يكفل للأفراد المشاركة في تناولهم قضاياهم ومشكلاتهم، إلى إحساس الأفراد بالضيق الذي يظهر على هيئة توتر واستعداد كبير للانفجار.

ب – الأسباب الاقتصادية :يعتبر العامل الاقتصادي أهم العوامل التي تؤدي إلى بروز مظاهر الاستبعاد من عمق النسق الاجتماعي، نظراً إلى ما للعامل الاقتصادي من دور في تحديد فعالية الأفراد في النظام الاجتماعي، ومدى تحكمها في توسيع أو تضييق دوائر النشاط لدى الفرد، فالثورة أهم محدّدات استبعاد الفرد أو اندماجه في المجتمع.

ج – الأسباب النوعية :يحدّد جنس الفرد في المجتمع دوره ومكانته، وحتى منطلق التربية، فالثقافة العربية تفرّق بين الذكور والإناث في إعدادهم لأدوار متباينة يحددها النوع الذي ينتمون إليه، وهو ما جعل العديد من الحركات الداعية إلى رفع القيود وأشكال التهميش والاستبعاد للمرأة، في أداء العديد من الأدوار الجديدة، والتي تكون في العادة نتيجة للتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات العربية.

رابعاً: مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على المجتمع

إن تفشي ظاهرة «الاستبعاد الاجتماعي» بين أجزاء النسق في المجتمعات، لها تأثير واضح في التكامل بين أجزائه، وخاصة في الجانب الوظيفي، وقد يتجسّد الأثر البالغ لهذه الظاهرة من خلال قيمتَي العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين أفراده، على اعتبار أنهما أهم قيمتين يقوم عليهما التكامل الوظيفي لأجزاء البناء الاجتماعي لأي مجتمع.

1- مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على قيم العدالة الاجتماعية

تمثّل «العدالة الاجتماعية» كمفهوم، الحدّ الأدنى للعدالة، وهي نوع من تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، كما أنها تتيح للفعل البشري الفردي المجال لإعطاء صفة مميزة للأفعال الشرعية، مع التشديد في الوقت نفسه على وجود مظاهر الحرمان في المجتمع، والذي ينبغي أن يثير الطلب المشروع للحصول على المعونة أو الإنصاف من الظلم والتعويض عنه. وقد اختلف العلماء حول دلالات الفرد المتكافئة، لذلك يمكن أن نقول إن هذا المفهوم ليس دقيقاً لسببين:

- السبب الأول يتعلق بالأمور التي هي من حق الأفراد أن يتميّزوا بها (ومن ثم ما يترتب عليها من مكافآت مرتبطة بها) أو الأمور التي يحملون المسؤولية عنها (وبالتالي ما يترتب على ذلك من الخسائر والعقوبات المرتبطة بها).
- السبب الثاني: ما يتعلق بالأمور التي تُعدّ مسألة حظ سعيد أو حظ سيئ أو ما يسمّى بـ المواهب الطبيعية.

ويتعارض «الاستبعاد الاجتماعي» مع مبدأ العدالة الاجتماعية أو الفرص المتكافئة بين الأفراد على الأقل في جانبين اثنين:

- الجانب الأول: يؤدي «الاستبعاد الاجتماعي» إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة.
- الجانب الثاني: يشكّل «الاستبعاد الاجتماعي» في الواقع إنكاراً للفرص المتكافئة فيما يتصل بالأمور السياسية. فـ «الاستبعاد الاجتماعي» بإمكانه أن يؤدي إلى انتهاك مقتضيات العدالة الاجتماعية، باعتبارها فرصاً متكافئة. ففي بعض الظروف يمكن لـ «الاستبعاد الاجتماعي» أن يشكّل بصورة فعلية إنكاراً للعدالة الاجتماعية.

2- مخاطر الاستبعاد على قيم التضامن الاجتماعي

تختلف العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي في علاقتهما بـالاستبعاد الاجتماعي، سواء كان ذلك طوعاً أو قهراً، فـالتضامن الاجتماعي كمصطلح من مصطلحات علم الاجتماع يرد في سياق تفسير تماسك المجتمعات الصناعية الحديثة، فالتقسيم المعقّد للعمل يترتب عليه بالضرورة أن يكون كل فرد من أفراد المجتمع متخصّصاً في مجال محدود، وعاجزاً عن أن يوفر لنفسه ما يحتاج إليه من دون التعاون والتبادل مع الآخرين، لذلك فالمجتمع يتماسك لأن الأفراد لا يملكون الموارد والإمكانات التي تمكّنهم من الانسحاب منه.

ويقصد بـالتضامن الاجتماعي الإحساس بمشاعر الرفقة والألفة، وهو يمتد ليتجاوز الأشخاص الذين يكون المرء على صلة شخصية بهم، وهو في حدّه الأدنى تقبّل الأغراب كبشر لهم الاحتياجات والحقوق نفسها. فالتضامن الاجتماعي له أسبابه الاجتماعية. والعزلة الاجتماعية أو الاستبعاد الاجتماعي هو من العوامل المهمة في تقوية التضامن: الانخراط في المؤسسات المشتركة ومعايشة الخبرات، فحياة الناس تكون أفضل حالاً في مجتمع يتشارك أعضاؤه في بعض جوانب تلك الحياة.

إن جعل المجتمع يعيش تضامناً آلياً يحتاج إلى أسس مادية للمشاركة في حياة المجتمع، فمرافق الخدمات العامة التي توفرها الأنظمة الأساسية (كالمدارس والخدمات الصحية... إلخ) تُعدّ واحدة من أساليب تشكيل التضامن بين أفراد المجتمع، غير أنه من الملاحظ أنها أصبحت في كثير من الأحيان منتجة للاستبعاد الاجتماعي للأفراد أكثر مما تقدمه لهم من تضامن، وذلك لمستوى جودة هذه الخدمات، وكيفية تقديم هذه الخدمات للأفراد. فكثرة انتشار ظاهرة «الاستبعاد الاجتماعي» داخل المجتمع تقضي تدريجياً على التضامن بين أفراده.

3- الاستبعاد الاجتماعي وانتشار العنف في المجتمع

يمثل العنف ممارسة سلبية تهدد استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع وعوامل استمراريته وتطوره الآمن. ويعتبر ظهور العنف ومختلف الجماعات الرافضة للدولة، هو نتيجة حتمية للاستبعاد الاجتماعي. وبالتالي، فإن ظاهرة العنف هي صورة من صور الاستبعاد الاجتماعي، الذي يعني الانسحاب من الالتزام بالقواعد والقوانين المنظّمة للمجتمع، وعدم الالتزام بالتسلسل الهرمي للأوضاع الاجتماعية، وللسلطوية المستقرّة في المجتمع، بفعل ظروف قد تكون قاهرة، ولا يستطيع الأفراد مواجهتها. وهذا الوضع شهدته بعض دول أمريكا اللاتينية، مثل بوليفيا، والباراغواي، والإكوادور.

واستناداً إلى هذا الاتجاه، يُعدّ الشخص مستبعداً اجتماعياً، عندما تتوافر فيه مجموعة من السمات، منها أن يكون مقيماً في منطقة معيّنة من المجتمع، مثل المناطق العشوائية، وألّا يستطيع المشاركة في الأنشطة العادية في المجتمع كباقي المواطنين، بالرغم من أنه قد تكون لديه الرغبة في المشاركة والانخراط.

وبناء على ذلك، يمثل العنف ممارسة سلبية تهدد استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع، وعوامل استمراريته، وتطوره الآمن. مما يعد عاملا رئيسا في عدم تحقق السلام في المجتمع، إذ أن المجتمع الذي نجد فيه استبعادا اجتماعيا لأفراد أو جماعات سيكون عرضة لأي مهددات داخلية أو خارجية تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في عدم استقراره.

فالاستقرار يولد التسامح، والتسامح يولد التعايش، مما يؤدي لتزايد فرص إحلال السلام في ضل مجتمع أمن يسوده العدل والمساواة.